

فصل تمهيدى

١ - الأوضاع السياسية فى مصر بعد ضرب الثورة العربية :

- (أ) دغرين وتخليط سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر .
- (ب) موقف الدول الكبرى من الاحتلال .
- (ج) موقف الدولة العثمانية من الاحتلال .
- (د) موقف السلطة الشرعية من الاحتلال .
- (هـ) الخلاف بين الحكومة وسلطات الاحتلال .
- (و) أوضاع الحركة الوطنية فى مصر قبيل تولية عباس الثانى .
- (ز) موقف مجلس شورى القوانين من الاحتلال .

٢ - الأوضاع الاقتصادية والمالية فى عهد الاحتلال :

- (أ) أثر الاحتلال فى أحوال البلاد الاقتصادية .
- (ب) مشاكل مصر المالية وموقف الاحتلال منها .

٣ - الأوضاع الثقافية والاجتماعية فى مصر ابان عهد الاحتلال :

- (أ) سياسة الاحتلال التعليمية .
- (ب) الأحوال الاجتماعية فى مصر ابان الاحتلال .

فصل تمهيدى

(١) دغرين وتخطيط سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر

كان وضع مصر السياسى حتى عام ١٨٨٢ أنها ولاية عثمانية لها استقلالها الداخلى ولأسرة محمد على امارتها وعرشها ، فلما قامت الثورة العربية رأت انجلترا أن الفرصة سانحة لاحتلال مصر فانتهزتها بتنفيذ سياسة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية منذ زمن بعيد (١) .

وبعد هزيمة العربيين فى موقعة التل الكبير يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ أصبحت السيطرة السياسية على مصر فى قبضة المعتمد البريطانى ، ومع ذلك فلم يكن للاحتلال أى وضع قانونى (٢) ويرجع السبب فى ذلك الى وضع مصر الدولى من ناحية ، ولتبعيتها للسلطنة العثمانية من ناحية أخرى مما سبب حرجا لانجلترا واضطرها أن تعلن أن مهمتها فى مصر موقوتة باعادة النظام اليها وتثبيت سلطة الخديو .

وقد ترتب على هزيمة العربيين القبض على معظم زعماء الثورة وتشكيل قومسيون « لتحقيق اقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان والتعدى على السلطة الخديوية سواء أكان مرتكبو هذه الجرائم مدنيين أم من زجرة للمستعربين » (٣) كما أصدر الخديو عوفيق عدة

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ - القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٦ ، ص ٧ .

(٢) د. محمد أنيس ، د. حراز : ثورة ٢٣ يولية وأصولها التاريخية - القاهرة ، النهضة المصرية ، ص ١٤٦ .

(٣) دار الوثائق القومية : محافظة الثورة العربية - محافظة رقم (٣) دوسيه رقم (١) ملف ٨٢ « الأمر العالى بتشكيل قومسيون التحقيق » .

أوامر ومراسيم بهدف القضاء على العسكرية المصرية أهمها حل الجيش المصرى^(١) وتشكيل جيش جديد تحت الاشراف الانجليزى ، والغاء الرتب العسكرية المعطاة فى مدة الثورة^(٢) ، وجواز التخلص من الخدمة العسكرية بدفع البديل النقدي^(٣) واعفاء رجال الدين والمتقنين من الخدمة العسكرية^(٤) ، كما أصدر أوامره الى سائر المديرين بتشغيل عبور المسافر الانجليزية فى أنحاء القرى والبلدان التابعة لمديريتهم .

وقد رُغبت إنجلترا فى تنظيم الادارة المصرية بصورة تكفل لها احكام السيطرة عليها فكلفت اللورد دفرين Lord Dufferin^(٥) بذلك خصوصا وأن لديه خبرة كافية بالمسألة المصرية فقد كان يعمل سفيرا بلبلاد فى الاستانة كما أنه شغل منصب المفاوض الانجليزى فى مؤتمر الاستانة الذى عقد لبحث المسألة المصرية قبيل ضم الاسكندرية وقد أرسل اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية الى السير ادوارد مالت Malet القنصل البريطانى فى مصر يخبره بقدم لورد دفرين فى ٢٩ اكتوبر ١٨٨٢ لبحث أحوال مصر والعمل

(٤) دار الوثائق : محافظ مجلس الوزراء ، نظارة الحربية مجموعة رقم ٧٠٥ - حربية - محفظة رقم (١) ذكرى تو فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٥) محافظ مجلس الوزراء - حربية . قلم سردارية الجيش المصرى ، الأمر العالى الصادر للحربية بخصوص اعتبار الرتب المعطاة فى مدة الثورة لافية .

(٦) محافظ مجلس الوزراء - حربية . محفظة رقم ١٢٠ . مشروع لمر على بتاريخ ٢٧ مايو ١٨٨٦ .

(٧) محافظ مجلس الوزراء - حربية ، محفظة رقم (٢) قانون القرعة العسكرية المصرية الصادر فى ١٥ ديسمبر ١٨٨٤ .

(٨) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ٤١ وثيقة بعنوان « أوامر الى مديرين الحربية والمقضية بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ وأخرى بعنوان « أوامر الى مأمور شبطية الجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا واسنا » .

(9) Colvin, A. The Making of the Modern Egypt London 1906.

على إعادة تنظيم الإدارة فيها^(١٠) واقتراح ما يراه مناسباً لنظام الحكم .
وحضر دفرين الى مصر ، وأخذ يدرس أحوالها جوالى ستة شهور
وضع خلالها تقريراً مطولاً بحث فيه شئون مصر وأرسى قواعد السيطرة
البريطانية والحماية المقننة عليها ، ورسم الخطة التى اتبعتها بلاده
طوال سنوات الاحتلال .

والجدير بالذكر أن دفرين لم يكن مطلق التصرف فى كل ما يقترحه
ويرجع ذلك لوضع مصر الدولى وتبعيةها للدولة العثمانية ، وأهم الخملوط
الرئيسية لاقتراحات دفرين هى :

١ - ألا تتولى إنجلترا حكم مصر مباشرة بل تبقى السلطة فى
يد الخديو ووزرائه على أن تخضع الحكومة للإشراف الانجليزى .

٢ - المحافظة على حقوق الباب العالى واستمرار تبعية مصر
للدولة العثمانية حتى لا يثير انفراد إنجلترا بحكم مصر غضب الدول
الأوروبية والدولة العثمانية والشعب المصرى .

٣ - صبح الإدارة المصرية بالصيغة الانجليزية وذلك بتعيين
المستشارين والمفتشين الانجليز فى الوزارات وإدارات البلاد بحجة
قدرة الرجل الانجليزى على انقاذ المجتمع المصرى^(١١) .

٤ - إلغاء بعض الأنظمة ذات الصبغة الدولية وفى مقدمتها المراقبة
الثنائية وإقامة نظام مكانها يتيح لإنجلترا القدرة على الانفراد بالإشراف
على أحوال مصر المالية^(١٢) ، وعلى الرغم من معارضة فرنسا لإلغاء
المراقبة الثنائية فقد أصرت إنجلترا على إلغائها وحدر مرسوم

(10) Malet : Egypt 1879 - 1883, P. 496.

(11) Cromer (Earl of) Modern Egypt P. 566.

(12) Marlowe. J. : Anglo Egyptian Relations PP. 131 - 133.

خديوى فى ٤ فبراير ١٨٨٣ بتعين كلفن A. Colvin مستشارا
ماليا للحكومة المصرية^(١٣) ، وقد أدى ذلك الى مناصبة فرنسا العداء
لانجلترا حتى تم الاتفاق الودى ١٩٠٤ .

٥ — حماية مصالح انجلترا السياسية والاستراتيجية ومواصلاتها
فى قناة السويس .

٦ — تصفية الجيش المصرى بتسريحه وانشاء جيش جديد تحت
رئاسة الانجليز لا يتجاوز ستة آلاف جندي بحجة أن مصر لا تحتاج الى
قوة عسكرية كبيرة للدفاع عنها لأن الصحارى تحوطها من كل جانب .

٧ — رأى دفرين أن مصر ليست مؤهلة للنظام النيابى ، ولهذا
مطالب بتكوين مجالس القليمة يتم اختيار بعض أعضائها وتكون استشارية
وبناء على ذلك تكون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

٨ — طلب دفرين أن يكون البوليس المصرى تحت امرة مفتش عام
انجليزى وعدد من المفتشين الاوربيين .

٩ — اعطاء الضمانات الكافية لتأمين حماية ارواح الاوربيين المقيمين
فى مصر والمحافظة على مصالحهم^(١٤) .

١٠ — يتم سحب القوات الانجليزية من مصر بعد أن يتم تشكيل
جيش مصرى تحت الاشراف الانجليزى يتمكن من السيطرة على النظام
والمحافظة على سلطة الخديو .

وقد شغل تقرير دفرين الى جانب ذلك دراسة مسائل أخرى

(١٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال
القاهرة ، النهضة المصرية - الطبعة الثانية ١٩٤٨ ، ص ٨٣ .

(١٤) Zetland, M. The life of Lord Cromer P. 80.

مجلس القضاة، والرئ. والتعليم وإبطال تجارة الرقيق ووضع نظام
الحكومة دستورية^(١٥) .

وقد رفع دفرين تقريره إلى اللورد جرايفيل في ٦ فبراير ١٨٨٣
ويعتبر هذا التقرير من الوثائق الهامة في دراسة سياسة إنجلترا في مصر
في عهد الاحتلال .

وبانتهاء دفرين من مهمته برزت أمام الحكومة البريطانية مشكلة
الاختيار من يسند إليه مهمة تنفيذ هذه الإصلاحات خصوصا وأن قنصلها
العام في مصر إدوارد مالت Edward Malet غير مؤهل لذلك العمل
حيث كان بغياضا إلى قلوب المصريين وتنقصه قوة الخلق وسعة الخيلة
اللازمة^(١٦) لموقع الاختيار على أفلن بارنج Evelyn Baring حيث أعلن
وكيل الخارجية البريطانية في مجلس العموم تعيينه في ٣٠ مايو ١٨٨٣
كأول قنصل بريطاني يقوم بتنفيذ اقتراحات دفرين فجاء إلى مصر في
١٠ سبتمبر ١٨٨٣ وسيطر على أحوالها حوالي ثلاثة وعشرين عاما ،
كان خلالها الحاكم المطلق لمصر^(١٧) .

وكان بارنج يرى في الاحتلال ضمانا لاستقرار أحوال مصر وحلا
حاسما لمشاكلها ، وأعتقد أن الجلاء العاجل يلحق الضرر بمصالح
إنجلترا ، كما كان يرى ضرورة إقامة حكومة تشرف عليها إنجلترا
ويكون دعائمها جيش الاحتلال ووسيلتها المعتمد البريطاني وبجانب
الموظفون الإنجليز^(١٨) .

(15) Blue Books 1882. Egypt No. 1.

(١٦) تيودور روزستين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠ ترجمة
عبد الحميد العبادي ومحمد بدران - القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة
والنشر ١٩١٤ ، ص ٢٢٨ ..

(١٧) الرافعي : المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٨) د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة وقيلام الجمهورية
العربية المتحدة ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٦١-٦٢ .

(م ٢ - الخديو عباس الثاني)

وقد ترقى سير بارنج فى عام ١٨٩٢ الى رتبة اللورد ، وأصبح
يلقب باللورد كرومر (١٩) .

وقد اتبع كرومر فى سياسته خطة تقوم على تثبيت أقدام الاحتلال
وتفريق الناقمين عليه فكان يهتم بالتمسك بالأساسيات والتشلى عن
الشكليات ، أما الأساسيات فتنحصر فى ضرورة هيمنة إنجلترا على
شئون مصر الداخلية ، وأن ينتقل اليها كل ما يدعيه الغير من حقوق فى
مصر وكانت خطته فى ذلك ألا يتعجل ، بل يقبل كل ما تمليه الظروف
ويتفق مع الهدف ، ولم يكن يهم كرومر أن تنضم مصر للإمبراطورية
البريطانية ، بل على العكس فقد كره ذلك ، على أساس أن الضم قد
يثير من المشكلات والاعتراضات ما يعطل الغرض الحقيقى ، كما أنه
يفسد عليه أمر المصريين الذى كانت سياسته معهم تنحصر فى ألا يغلق
باب الأمل فى وجوههم ، فهو معهم دائما فى شد وجذب ، يمنح ويمنع ،
يأمل منهم أن يقبلوا الوضع الذى قرره لمصر ، وكان اذا أرضى المصريين
فأنه لا يذهب الى حد الاضرار بالمصالح الانجليزية ، واذا أرضى الدول
فبشرط أن تنزع بتحقيق مصالحها الأساسية وألا تشارك إنجلترا فى
حكم مصر ، واذا أرضى الدائنين فعلى أساس أن يتخلوا عن الهيئات
الدولية ، وأن يقبلوا منه تسوية مالية (٢٠) .

ولما كان من المتعذر على إنجلترا تغيير مركز مصر الدولى جعلت
سبيلها للسيطرة على مصر بذل النصائح الإلزامية الى الحكومة المصرية
وقد أوضح اللورد جرانفيل Granville مركز إنجلترا فى مصر
فى برقية أرسلها الى الدول الكبرى فى ٣ يناير ١٨٨٣ قال فيها « ان
مركز حكومة جلالة الملكة اراء الخديو يحتم عليها بذل النصائح للتأكد

(19) Traill, H. D. Lord Cromer. London 1897 P. 281.

(٢٠) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية . بحثه
فى العلقات المصرية البريطانية من الاحتلال الى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢ —
١٩٣٦ ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٢ ، ص ٢١ — ٢٢ .

من أن النظام الذي سيوجد سيكون مرضيا ، ويحتوى على عوامل التقدم والاستقرار^(٢١) .

ولكى تبعد إنجلترا أنظار الدول الكبرى عن احتلالها لمصر ، أخذت تكرر وعودها بالجلاء عنها .

والواضح من تصريحات المسؤولين الانجليز بخصوص المسألة المصرية أنهم لم يحسموا موقفهم بخصوص استمرار البقاء في مصر خاصة وأن أحوال مصر المالية كانت مقلقة ، وقد فكرت الحكومة البريطانية جديا في حل المسألة المصرية خلا يرضى الدولة العثمانية حتى لا تصبح شوكة في جانبها تستغلها أى دولة كبرى تحاول النيل من إنجلترا^(٢٢) . وازاء ذلك أوفدت الحكومة البريطانية بعثة درمند ولف Drummond Wolff كما سيتضح فيما بعد .

(ب) موقف الدول الكبرى من الاحتلال :

بعد الاحتلال تغير وضع مصر الدولي فأصبحت خاضعة لسلطان دولتين ولوصاية مالية ولاحتلال عسكري انجليزى ، وكانت أبرز المصاعب التى تعرضت لها السياسة البريطانية في مصر هي ما أسماها كرومر بالدولية Internationalism ويقصد بها تواجد الادارات والنظم الدولية بمصر مثل صندوق الدين وادارة السكك الحديدية والتلغرافية وادارتى الدائرة السننية والدومين وميناء الاسكندرية والامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة^(٢٣) .

(21) Milner : England in Egypt P. 68.

(٢٢) المجلة التاريخية المصرية ، العدد الأول . المجلد الثانى في مايو ١٩٤٩ ، مقال للدكتور محمد مصطفى صفوت تحت عنوان « بحث في الجلاء الانجليزى عن مصر وبعثة سير هنرى درمندولف » .
(٢٣) روزشتين : المرجع السابق ص ٢٣٤ .

وقد نجح كرومر في تقليص أظافر معظم هذه الإدارات ، وكانت المراقبة الثنائية أولى هذه الإدارات حيث ألغاهما الانجليز في ١٨ يناير ١٨٨٣^(٢١) وبذلك خسرت فرنسا نفوذها المتفوق في مصر ولم يعد أمامها سوى أن تعلن الحرب على إنجلترا أو أن تنشط في تقييدها حتى تمنعها من الاستئثار بمصر وحدها ، وقد أصابت عندما اختارت الأمر الثاني الذي ساعدها فيه بسمارك ، وقد بلغ من اعتقاد الفرنسيين بصحة هذه الخطة أنه عندما طلب المسيو فريسييه إلى مجلس النواب الفرنسي اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس رفض المجلس اقتراحه^(٢٢) .

وقد ساعد ذلك على نجاح إنجلترا في إحلال نفسها محل فرنسا التي كانت تنافسها على مركز الصدارة على مصر .

وأخذت فرنسا في إثارة العقبات أمام سياسة إنجلترا المالية في مصر ، فعارضت الاشتراك في مؤتمر لندن إلا بعد أن تحددت إنجلترا موعدا للجلاء عن مصر ، وحرصت على منع عقد أي اتفاق بين تركيا وإنجلترا وظهر ذلك واضحا في اتفاقية درموند ولف^(٢٣) ، ولم تطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر إلا في عام ١٩٠٤ بعد إبرام الاتفاق الودي إذ تعهدت فرنسا في هذا الاتفاق ألا تعرق مصالح إنجلترا في مصر فلا تطلب تحديد موعد لبقاء احتلالها لمصر في مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش ، وكان كرومر صاحب اليد الطولى في ذلك .

أما ألمانيا فانه لم يكن لديها أي اعتراض منذ عام ١٨٧٦ على ذهاب الانجليز لمصر ، وذلك طبقا لسياسة بسمارك التي كانت ترمي إلى تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين أصدقائه من الدول الكبرى فحين احتلت

(24) Cromer : Op. Cit., PP. 340 - 341.

(٢٥) روزستين : المرجع السابق .

(٢٦) د. محمد مصطفى صوف : الاحتلال الإنجليزي لمصر ودور الدول

الكبرى إزاءه ، ص ٧٨-٨٠ .

انجلترا مضر كان لتأييد ألمانيا للاحتلال أثر كبير في تهدئة الخواطر في أوروبا .

وقد أبدت السياسة الألمانية الاحتلال ولم تعارضه الا حين عارضت إنجلترا سياسة ألمانيا عام ١٨٨٤، مهددت ألمانيا بأنه اذا نافقت إنجلترا حق ألمانيا في الاستعمار فان ألمانيا ستناقض مركز إنجلترا في مصر ، وقد اضطرت إنجلترا أمام معارضة فرنسا وتأييد روسيا للسياسة الفرنسية أن تحضى الرأس أمم ألمانيا ، فمادت الحكومة الألمانية التي تأييد الاحتلال ، واستمر تأييد ألمانيا للاحتلال الانجليزي بعد سقوط بسمارك وحتى قيام الحرب العالمية الأولى (٣٧) .

وبالنسبة لاطاليا فقد كان الرأي العام الايطالي منقسما على نفسه فريق ينف بجانِب إنجلترا ، وآخر يعطف على الحركة الوطنية المصرية ويشبه غرابي بالفائز الايطالي غازي الذي ، ومع ذلك فان ايطاليا لم تثر أي غفبات في فريق إنجلترا ، بل على العكس فقد اعتجلت بالاحتلال حيث أعبرته سرية فاضمة للنموذج الفرنسي في شرق البحر المتوسط ، وفي نظير ذلك ساعدت إنجلترا ايطاليا في شرق افريقية ولم تكف عطفها على آمال الايطاليين في طرابلس (٣٨) .

أما عن روسيا فقد كانت تؤيد السياسة البريطانية من مضر طالما كانت إنجلترا تؤيد سياسة روسيا البلغارية ، ثم تغير موقفها وتولفت بجانب فرنسا من معارضة الاحتلال حتى عام ١٩٠٤ ؛ كما كان القيصر يهتم بكل المسائل الخاصة بمصير ممتلكات الدولة العثمانية (٣٩) .

ومما سبق يتضح أن الدول الكبرى كانت تتخذ من المسألة المصرية

(٣٧) د. محمد مصطفى صفوت : مصر المعاصرة من ٥٤ — ٥٧ .

(٣٨) نفسه : من ٥٢ — ٥٤ .

(٣٩) نفسه .

ورقة رابحة تساهم بها إنجلترا من أجل الحصول على مكاسب أو تنازلات لها من إنجلترا في نظير سكوتها على الاحتلال الإنجليزي لمصر .

حقيقة أن الدول الكبرى وخصوصا فرنسا كانت تكره احتلال الانجليز لمصر ، ومن أجل ذلك شجعت الحركة الوطنية المصرية بعض الشيء حتى لا يطمئن الانجليز على مركزهم في مصر كل الاطمئنان ولكنها لم تكن جادة في ذلك لأنه ليس من مصلحتها استقلال مصر حتى لا يفتح ذلك أعين البلاد الأخرى المغلوبة على أمرها (٣٠) .

(ج) موقف الدولة العثمانية من الاحتلال :

كان مركز مصر الشرعى محددًا بمعاهدة لندن ١٥ يولية ١٨٤٠ التي تعتبر سكا دوليا التزمت الدول باحترامه ، وقد حددت هذه المعاهدة وضع مصر الدولي حيث ربطت مصر بالدولة العثمانية على أن يكون الحكم وراثيا في أسرة محمد علي طبقا لقاعدة الأرشد فالأرشد (٣١) ، وعندما وقع الاحتلال البريطاني على مصر عام ١٨٨٢ لم يقطع الانجليز ما بين مصر والدولة العثمانية من علاقة فقد ظلت من الناحية الاسمية تابعة لها .

وكانت سياسة الباب العالي ازاء المسألة المصرية عبارة عن مجموعة من المتناقضات هدفها تثبيت السيادة العثمانية على مصر فقد غضبت الدولة العثمانية لاحتلال الانجليز لمصر ، وشعرت بالضغمة لوجود القوات الانجليزية على ضفاف وادي النيل ولكن هل منح الانجليز عن السلطان حقا كان يتمتع به في مصر ؟

(٣٠) محمد شفيق غريال : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣١) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : علاقة مصر بتركيا في عهد الخديو اسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٧ ، ص ٥٠ .

الواقع أن الانجليز لم يقطعوا عن السلطان حقا كان ينعم به فهم معتزلون بسيادته ، مؤدون لخزينته الاتاوات المقررة ، كما كان قباض مصر عثمانيا مقلدا من قبل السلطان ، ويوجد أيضا مندوب السلطان في مصر متصفا بكل جواهر التجارة والاكرام . لذلك فمع أن السلطان كان يري في الاحتلال شرا بلا شك ، فانه كان يري أيضا أنه اذا زال هذا الشر ، فهل يسمح له الوطنيون بما سمح له به الاحتلال^(٣٢) .

الواقع أن السلطنة العثمانية لم تكن تريد للاحتلال الاستقرار في مصر لأنها ترغب أن تعود مصر الى حوزتها كإيالة عثمانية ، ولكنها في نفس الوقت كانت تريد الاحتفاظ بعلاقة من الصداقة مع انجلترا كما أنها كانت راضية عن اطاحة الاحتلال الانجليزي بالثورة العربية التي طرحت مفاهيم تستنكرها الدولة العثمانية كل الاستنكار كموضوع إعلان الجمهورية في مصر ، وموضوع توزيع الأرض على الفلاحين^(٣٣) . بمعنى أن الدولة العثمانية كانت راضية بعض الشيء عن السيطرة البريطانية على مصر لأن هذه السيطرة كانت كقيلة من الناحية الفعلية يضرب الحركة الوطنية المصرية التي لم تكن الدولة العثمانية قادرة على خربها .

وعلى كل حال فقد أعرب السلطان عن رغبته في الدخول في مفاوضات مع انجلترا لتسوية المسألة المصرية ، واتصل الباب العالي باللورد دufferin السفير الانجليزي في الاستانة ليعرض هذه الرغبة على الحكومة البريطانية ، وعندما عرض دufferin الأمر على حكومته في أكتوبر ١٨٨٢ طلبت منه اجمال هذا العرض على أن يبين للباب العالي أن الحكومة البريطانية ستنظر في هذه الرغبة في الوقت المناسب ، لأن الأوضاع في مصر حاليا لا تساعد على ذلك^(٣٤) .

٣٢ — محمد شفيق غريال : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

٣٣ د . محمد أنيس : مجلدات في تاريخ مصر الحديث ، ١٩٧٤ .

٣٤ د . محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزي لمصر ، ص ١٠ .

ولم تياس الدولة العثمانية من مطالبة انجلترا مناقشة المسألة المصرية ، ولما كانت أحوال مصر المالية مضطربة كما أن الدول الكبرى تتخذ من المسألة المصرية ورقة رابحة تساوم بها انجلترا فقد وافق الانجليز على فتح ملف القضية المصرية مع السلطان ، فأرسل اللورد سالسبوري الى الاستانة في صيف ١٨٨٥ السير هنري درمند Wolf Drummond كمندوب فوق العادة ووزير مفوض لدى السلطان العثماني في مهمة خاجة تتعلق بأمور مصر لكي يوضح له اعتراف بريطانيا بسيادته علي مصر ، ويطلب تعاون السلطان مع الحكومة البريطانية للعمل علي استتباب الأمن في مصر ، وقد استمرت مناقشات المندوب الانجليزي مع مندوبي السلطان ، ومع أن المندوب الانجليزي رفض تحديد موعد سريع للجلاء عن مصر فانه استطاع أن يصل الى اتفاق مبدئي مع الباب العالي في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٥ يتم بمقتضاه ارسال كل من تركيا وانجلترا مندوبا ساميا الى مصر^(٢٥) ، ونتيجة لذلك حضر المندوبان الي القاهرة وأخذوا في دراسة أحوال مصر . وكانت العلاقات بين المندوبين بصفة عامة جيدة بحيث استطاعا في آخر الأمر أن يبلغا حكومتهما ضرورة النظر في عقد اتفاقية تقضى بجلاء القوات الانجليزية عن مصر ، وكان رد الحكومة الانجليزية أنها لا تستطيع أن تحدد موعدا قريبا لهذا الجلاء قبل أن تعطئن الي سلام مصر الداخلي والخارجي ، كما أنها ستجد نفسها مضطرة الي استخدام ضباط انجليز في الجيش المصري لمدة طويلة حتى بعد خروج الانجليز من مصر ، وذلك لضمان ولاء الجيش ، كما أنه يجب الاعتراف بحق الانجليز في العودة الي مصر في الظروف التي يحدونها غيرورية^(٢٦) .

وقد اعترض الباب العالي علي حق الانجليز في العودة الي مصر بعد الجلاء وتعيين ضباط انجليز في الجيش المصري ، وطالب بأن

(٢٥) المجلة التاريخية المصرية : المجلد السابق الذكر ، ص ٩٢ .

(٢٦) نفسه ، ص ٩٧-٩٩ .

يتم الجلاء بعد شهر قليلة ، وبعد مناقشات تم الاتفاق على أن تسحب إنجلترا قواتها من مصر بعد مضي ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق (أى فى عام ١٨٩٠) إلا إذا ظهر احتمال خطر داخلى أو خارجى يقضى بتأجيل موعد الجلاء كما اشترطت أنه إذا حدث فى مصر أى اضطراب بعد الجلاء أو أى إخلال بتمهيدات مصر الدولية فللحكومتين البريطانيتين والتركية أن تعودا الى احتلال البلاد بجنودهما ، فان رفضت تركيا ذلك للحكومة الانجليزية أن تحتل مصر وحدها .

وبطبيعة الحال فقد أثار هذا الاتفاق حنق فرنسا ، الا أن ألمانيا كانت جانحة الى النصح بقبول هذا الاتفاق مما زاد الموقف تعقيدا فطلبت فرنسا والروسيا من السلطان بأن يطلب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط ، وإذا لم يجب الى طلبه يرفض توقيع الاتفاق^(٣٧) حتى لا تصيحا فى حل من احتلال أى جزء من أراضي الدولة العثمانية وقد بنت الدولتان موقفهما على أساس أن هذه المعاهدة تكسب الاحتلال المصفا القانونية وتسليه الحق فى العودة كما يشاء ، ورفض السلطان تحت الضغط التوقيع على الاتفاقية^(٣٨) وبذلك أصبح فى وسع الانجليز أن يتخطوا عن سابق تمهيداتهم معلنين أنه لولا تردد السلطان لنفذوها ، وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور فى موقف إنجلترا ازاء مسألة الجلاء عن مصر وكانت معارضة فرنسا والروسىبا توقيع الاتفاقية مكسبا فى حد ذاته لانجلترا التى نكتت تفعل ما تشاء فى مصر^(٣٩) .

وقد كانت معارضة كرومر الشديدة للجلاء ونجاحه فى حل المشكلة المالية فى مصر من الأسباب التى شجعت الانجليز على البقاء وإطالة أمد احتلالهم لمصر .

(٣٧) روبرتسطن : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ — ٢٢٩ .

(٣٨) د. محمد مصطفى صفوت : المرجع السابق ، ص ١٩١ — ٢٠١ .

(٣٩) الفرائدى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ٧٤ .

(د) موقف السلطة الشرعية من الاحتلال :

حددت الحكومة البريطانية شكل العلاقة بين الخديو وسلطات الاحتلال فذكرت أنه بالرغم من تواجد القوات الانجليزية في مصر لحفظ الأمن والنظام فإنها ترغب في سحبها في أسرع وقت عندما تسمح أحوال البلاد بذلك ، وفي تلك الأثناء فإن واجب الحكومة الانجليزية يحتم توجيه النصح للخديو من أجل ضمان النظام ونجاحه^(٤٠) .

وقد لعب الخديو توفيق دورا نشطا في حركة الاتصال بين المصريين والانجليز وكان يستند في ذلك على ذراع انجلترا القوي حتى لا يصبح عرضة لقيام ثورة أخرى ضده كما كان يدرك أن عليه دينا لانجلترا التي ساعدته ووقفت بجانبه ضد الوطنيين .

وقد عبر الخديو توفيق عن علاقته مع سلطات الاحتلال في حديث له مع الطبيب كومانوس باشا Comanos فذكر « أن الانجليز قد أنقذوا حياتي وأعادوني الى عرشي وأبعدوا عن بلادى الفوضى والدمار أفلا ينبغي أن أقدم لهم تقديري وعرفاني الخاص ، وهم في كل يوم يضيفون الى بلادى مكاسب جديدة بفضل ما يقومون به للنهوض بها وتنظيمها ، فكيف يذكر الناس أن ذلك ارتداء في أحضان بريطانيا ؟ كم من مرة قامت دولة عظمى معادية للانجليز (يقصد فرنسا) بتشجيعي على مناصبة الانجليز المراء وقدمت من أجل ذلك الوعود الكبيرة، ولكنني لم أفضل السماع لمثل هذه الأقوال كما أنني أرفض كل الدسائس الأجنبية »^(٤١) .

والواضح أن الخديو توفيق كان شديد الخوف على نفسه وعرشه ، وقد استغل اللورد كرومر ذلك في إثارة مخاوف الخديو

(40) Blue Books, 1883 Egypt No. P. 34.

(41) Gomanos Pasha, Memoires P. 228.

من جانب والده الخديو السابق اسماعيل المقيم بالآستانة والذي ينتظر تغير الظروف السياسية حتى يعود الى مصر .

ومع أن علاقة الخديو توفيق بكرومر كانت ودية فإن موقفه كان شديد الصعوبة لانضمامه علانية للاحتلال أفقده رضا كثير من طبقات الشعب عنه ، وقد استمرت علاقة الخديو بالاحتلال علاقة خضوع وتسليم ولكن هذا لم يمنع من اصطدامه مع الوجود البريطاني الضابط على سلطاته لذلك فإن الفكرة التي تقول ان عباس حلمي الثاني هو الذي بدأ الصراع ضد النفوذ البريطاني ليست صحيحة لأن الصدام كان قد بدأ في أواخر حكم توفيق (١٢) وان كان قد انفجر في عهد عباس الثاني وقد ظهر ذلك واضحا عندما توفي الخديو توفيق وتولى عباس الثاني الحكم في ٧ يناير ١٨٩٢ .

والواقع أن الخديو عباس الثاني ورث عن والده تركة ثقيلة بالمشاكل فقد أدت هزيمة العربيين الى انتقال السلطة من يد الخديو الى الاحتلال حتى أصبحت لهم اليد الطولى في ادارة البلاد ، ولما أراد الخديو الجديد تغيير هذا الوضع انفجرت الإزمات بينه وبين المعتمد البريطاني كرومر الذي كانت سياسته تقوم على أن يحكم حكم مصر ، كما كانت تعليمات الحكومة الانجليزية في مظهرها نصائح طالما تقبلها الحكومة المصرية ، أما اذا رغبت فانها تنتقل من صيغة النصائح الى صيغة الأوامر (١٣) .

(١٢) عندما طالب نوبار بإلغاء نظام تفتيش الانجليز على البوليس المصري وجعله خاضعا لسلطة المديرين رفض كرومر طلبه ، ومع ذلك فقد انحاز الخديو الى نوبار مما أربك الحكومة الانجليزية .

(٥) الخلاف بين الحكومة المصرية وتطلعات الاحتلال :

برز هذا الخلاف في عهد وزارة شريف باشا (أغسطس ٨٢ — يناير ١٨٨٤) بسبب رغبة إنجلترا في إخلاء السودان بمقتضى هزيمة هكس وانتصار قوات المهتدي على القوات المصرية الانجليزية عام ١٨٨٣ . فقد رفض شريف باشا إخلاء السودان وقال كلمته المشهورة « إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا » ولكن الحكومة الانجليزية أصرت على الخسائر وأرسلت وزير الخارجية البريطانية جرانفيل مذكرة في ٤ يناير ١٨٨٤ كرر فيها ضرورة اتباع الحكومة المصرية للنصائح الانجليزية في المسائل الهامة لئلا « انه في المسائل الضرورية التي يكون فيها أمن مصر وأدارتها معرضين للمخاطر فإنه يجب السير على النصائح التي تقدمها الحكومة الانجليزية » ، كما يجب أن يكون واضحا للحكومة المصرية أن المسؤولية التي تتحملها الحكومة الانجليزية في الوقت الحالي تلزمها بالآصرار على اتباع السياسة التي توصى بها ، ويجب على الوزراء والحكام الذين لا يرغبون في السير على السياسة الانجليزية أن يتوقفوا عن تادية وظائفهم « كما أوضح جرانفيل أن تعيين وزراء انجليز أمر غير مقبول ، ومع ذلك فمن الممكن إيجاد وزراء مصريين يسيرون على أوامر الكذبيو تحت إرشاد إنجلترا (١٤) » .

وقد عبر اللورد ملنر عن سياسة إنجلترا في مصر فقال :
« ان النصيحة التي يذكرها رجل مسلح يستولى على ملك لك لمي أكثر من مجرد توصية وانما هي أمر يجب اتباعه » كما أعلن أنه يجب على الحكومة المصرية أن تقبل النصائح التي تقدمها لها الحكومة الانجليزية (١٥) .

(44) Blue Books 1884, Egypt No. 11 P. 176.

(45) Milner : England in Egypt P. 90.

وقد قسّم شريف باشا استقالته في ٧ يناير ١٨٨٤ احتجاجاً على إصرار الحكومة الإنجليزية على إخلاء السودان ، وعلى إصرارها على التدخل في شؤون الحكومة المصرية ، وتحول نواحيها إلى أواخر .

وقد قبل الخديو استقالة شريف ، وكلّف نوبار بتشكيل الوزارة فشكلها في يناير ١٨٨٤ على أساس قاعدة إخلاء السودان وقبول النواحي الإنجليزية ، وقد تغلّب النفوذ البريطاني في الإدارة المصرية في عهد وزارة نوبار فتم تعيين وكيلين إنجليزيين لوزارتى الداخلية والأشغال^(١٦) ، وقد جمعت هذه الوزارة عناصر جميعت بجانب اليأس من مقدرة مصر على مقاومة الاحتلال ، الحرص على الاستفادة المبادية إلى أقصى حدود الاستفادة لأشخاص أفرادها .

ومع أن نوبار كان ممن يؤيدون الاحتلال العسكري لمصر^(١٧) فإنه كان متبرهاً من النواحي الإلزامية التي يفرضها الإنجليز على حكومته ، على اعتبار أن هذه النواحي بها نوع من الاستغفار بكرامته ، كما كان يعارض ما أسماه بالاحتلال الإداري بمعنى أنه كان يرغب في تأييد إنجلترا لحكومته دون إرشادها لمذهب النزاع بين نوبار وكرومر حول إدارة البوليس ، ومن هنا جاءت مناوئته لسلطات الاحتلال .

وانتهى به الأمر إلى قيامه بحجة شعواء على كرومر والموظفين الإنجليز في مصر إلى درجة أنه سافر إلى إنجلترا في عام ١٨٨٨ وقابل

(١٦) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

(١٧) كان نوبار يؤيد الاحتلال العسكري الإنجليزي لمصر لأنه كان يأمل في استقلال بلاد أرمينيا بمساعدة إنجلترا وأستاذ الحكم اليه فيها .
أحمد شفيق : مذكراتى في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٣٦ ، ص ١٩٢-١٩٥ .

اللورد سالسبورى بهدف حمل الحكومة الانجليزية على الاستثناء عن كرومر ولكنها لم تهتم بشكواه (١٨) .

وقد حاول نوبار إلغاء نظام مفتش عام البوليس — وخصوصاً بعد وفاة هالنتين بيكر المفتش العام الانجليزى عام ١٨٨٨ — وجعل البوليس خاضعاً للمديرين ، ولكن كرومر اعترض على هذه المحاولات ، ولما انضم الخديو توفيق الى موقف رئيس نظاره نوبار انزعجت الحكومة الانجليزية ومع أنها وقفت بجانب موقف كرومر فإنها طلبت منه تهدئة الموقف بشرط ألا يتنازل عن موقفه وأن يتحين وقتاً مناسباً آخر للصراع لأن الموقف الأوروبى فى ذلك الوقت كان مضطرباً (١٩) .

ولما كان موقف الخديو توفيق المؤيد لنوبار ضد كرومر مفاجأة للحكومة الانجليزية فإنها خشيت من تكرار مثل هذا الموقف منه وأخذت تلمح للخديو بأنها من الممكن أن تتخلى عنه إذا لم يتبع نصائحها وأنها ستمتنع عن إيقاف الدسائس التى تحاك ضده فى القسطنطينية مما أربك الخديو وجعله يسرع بالتخلى عن نوبار والسير فى غلك كرومر ولما أحس نوبار بتراجع الخديو عن موقفه وتخليه عنه قدم استقالته فى ٧ يونيه ١٨٨٨ فقبلها الخديو وكلف رياض باشا بتشكيل الوزارة .

وفى عهد وزارة رياض حدث نزاع مع كرومر حول زيادة عدد القضاة فى المحاكم المختلطة فقد عارض رياض فى ذلك ، ولكن كرومر تمكن من إضافة قاضيين انجليزيين فى محكمة الاستئناف فى نوفمبر

(48) Milner : Op. Cit., P. 137.

(٤٩) فى عام ١٨٨٨ حدثت أزمة بين فرنسا وانجلترا قامت خلالها فرنسا بتأييد الروسيا ضد انجلترا مما جعل انجلترا تتقرب من ألمانيا .
د. محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، ص ٨٩ .

١٨٨٩ كما طالب بتعيين القاضى الانجليزى جون سكوت لمجس الغضاء الاهلى المصرى وتنظيمه مما يساعد على استبدال الانجليز بالمصريين فى هذه المحاكم ، ولما وافقت الحكومة الانجليزية على مطالب كرومر تصك رياض بموقفه وسامت العلاقات بين الحكومة والانجليز ، فاستتجد رياض بالخدو ولكنه أحجم عن التدخل وترك رياض وحيدا أمام الانجليز مما جعله يقبل مطالبهم على مضض ، ولما أحس بخطورة ما وافق عليه قدم استقالته الى الخديو فى مايو ١٨٩١ بحجة تدهور صحته بمعنى أنه لم تكن لديه من الشجاعة ما يدفعه الى الاستقالة قبل قبول هذه المطالب والى اثاره أزمة ان لم تغد فى ايقاف التدخل البريطانى فانها تلبد فى ضرب مثل صالح فى السلوك الوطنى وفى دفع قطرة من الدم فى شرايين الحركة الوطنية التى نرغت الى ما يقرب من الموت (٥٠) .

وقد خلف رياض باشا مصطفى فهمى (مايو ١٨٩١ - يناير ١٨٩٣) الذى سار على النصائح الانجليزية عن طيب خاطر ، فكان ضالة الانجليز المنشودة (٥١) ، وكان خضوعه للاحتلال سببا فى حدوث الأزمة الوزارية بين كرومر والخديو عباس الثانى فى بداية عام ١٨٩٣ .

(د) اوضاع الحركة الوطنية فى مصر قبيل تولية عباس الثانى :

بعد هزيمة الثورة العربية ونفى وسجن زعمائها عاشت مصر فترة فى حالة من الخمول والاعياء وخيم على البلاد جو من الخضوع والاستسلام للحكم الاجنبى ، وعم اليأس والقنوط بين الناس ، وظلت البلاد تنتردى فى هوة الانحلال الوطنى وتضاعفت الروح

(٥٠) د. جمال المسدى : محاضرات فى تاريخ مصر المعاصرة ، ابلاها على طلبية ليسانس التاريخ عام ١٩٦٧ .

(٥١) الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٨ .

الوطنية في النفوس (٥٢) وظن البعض أن الحركة قد ماتت (٥٣) حيث أخذ كبار البلاد وموظفوها وأعيانها تحت تأثير الهزيمة يتنكرون للحركة الوطنية ويوالون الاحتلال وقد عملت سلطات الاحتلال على توطيد هذه الحالة النفسية (٥٤) كما كانت الصحافة اما موالية للاحتلال تمجده وتؤيده واما معارضة في خوف وتردد خشية المصادرة ولكن اتضح لكل هؤلاء أن الحركة الوطنية المصرية لم تمت فقد تجددت روح المقاومة وأخذت تنمو كلما ازدادت سيطرة الانجليز على البلاد ، وقد اتخذت في ذلك أساليب مرحلية متعددة أبرزها ظهور جريدة العروة الوثقى على يد الألفياني ومحمد عبده ومهاجمتها للاحتلال بلا هوادة بهدف زعزعة مركزه في مصر وإثارة الرأي العام الأوربي ضده كما انبثقت ينابيع الحركة الوطنية وكان انبثاقها يشمل مصادر شتى بين الجيل الماضي وبواكير الجيل الحاضر (٥٥) فتشكلت في مصر جمعية سرية تحت اسم « جمعية الانتقام » بهدف « تحرير الوطن — التمدين — التقدم » (٥٦) واتخذت منزل عبد الرازق درويش مدير المدرسة البحرية في زمن عرابي مقراً لها ، وقد تركز نشاط هذه الجمعية على ارسال خطابات شديدة اللهجة الى الخديو والأمراء والنظار والقناصل وحكمدارية البوليس تطالب « بوجوب اخلاء القطر

(٥٢) الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(53) Landau : Parliaments and Parties in Egypt P. 104.

(٥٤) الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٥٥) عباس العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ، القاهرة — مطبعة حجازي ١٩٣٦ ، ص ٨٧ .

(٥٦) دار الوثائق القومية : محافل الثورة الرثيئة ، محفلة رقم ٢٢ .
ملف ٢١ تحت عنوان « الجمعية المصرية » .

المصري من الجنود الانجليز وذلك لتفادى الدمار » (٥٧) كما أكدت هذه الخطابات « أن البلاد لن تنال سعادتها ورفاهيتها الا بخروج الانجليز وكذلك الخديو » (٥٨) وكان توقع هذه الخطابات بامضاء المنتقم (٥٩) .

ولما كانت هذه الخطابات تثير الاضطرابات في الادارة الحكومية وتقلل الطمأنينة والنظام العام فقد جددت الحكومة في البحث عن مصدر هذه الخطابات واستطاعت معرفة مصدرها فهاجمت مقر الجمعية في ٢٠ يونيه ١٨٨٣ وقبضت على عبد الرازق درويش وعلى من برفقته وضبطت كل الأوراق التي وجدت بالمنزل وعقب ذلك ألقى القبض على مجموعة من الأشخاص منهم سعد زغلول (٦٠) . وبعد القبض على أفراد جماعة الانتقام لم تتوقف بشائر اليقظة الوطنية فقد ظهرت واضحة في استقالة شريف باشا عام ١٨٨٤ احتجاجا على اخلاء السودان وعلى التدخل الأجنبي في شئون الحكومة (٦١) كما ظهرت بشائر الحركة الوطنية أيضا في مجموعات المثقفين الذين التفتوا حول لطيف باشا سليم بهدف تكوين جبهة معارضة للاحتلال للدفاع عن

(٥٧) محافظ الثورة العربية : محفوظ رقم ٢٣ ملف ٣ — خطاب مرسل الى البوليس تحت عنوان (الساحة تقترب) بتاريخ ١٦ يونيو ١٨٨٣

(٥٨) نفسه :

(٥٩) نفسه :

(٦٠) محافظ الثورة العربية : محفوظ رقم ٢٣ ملف ٣ — محضر تحقيق مرفوع من حاكم دار بوليس القاهرة بخصوص الجمعية المسماة (جمعية الانتقام) بتاريخ ٢١ يونيه ١٨٨٣ .

(٦١) الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

(م ٣ — الخديو عباس الثاني)

القضية المصرية في الخارج ، وأيضا تكوين حزب منظم (٦٢) يعمل لصالح البلاد ويدافع عن حقوقها أمام أوروبا عامة وفرنسا خاصة ، وفعلًا تم تكوين هذا الحزب الذي ضم بين أعضائه نخبة من المستشارين والكتاب والصحفيين وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين ، وكان الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد هو لسان حال هذا الحزب ، وقد انضم إليه مصطفى كامل وغذاه بحماسة الوطنى ، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الحزب قد دب فيه الضعف ولم يستطع استكمال القيام بمهامه (٦٣) .

وعلى كل حال فقد كانت مجموعة لطيف سليم التى اتصل بها مصطفى كامل فى بداية نشاطه الوطنى بداية حركة الاتصال بين الحركة الوطنية أيام عرابى والجيل الجديد الذى حمل الراية .

والجدير بالذكر أن مصطفى كامل قد اتصل أيضا بعبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وتلمذ عليه ونشأ فى مدرسته وعرف منه أسباب الثورة العرابية على حقيقتها ومواقع الخطأ التى تورط فيها العرابيون وحقيقة التيار السياسى فى البلاد (٦٤) .

ومما سبق يتضح لنا أن مصطفى كامل لم يظهر من فراغ بل مهد له الطريق زعماء سبقوه أمثال لطيف سليم وعبد الله النديم .

(٦٢) قد يؤدى تسمية تلك المجموعة السياسية بالحزب الى لبس كبير لانه لم يكن حزبا يقابل أحزاب أخرى من أبناء البلاد تتعارض فى المبادئ والبرامج على النحو الذى تعهده اليوم فى الأحزاب السياسية ، ولكن هذه التسمية ربما تعبر عن اتجاه وطنى عام ضد التدخل الأجنبى وكان المستر بلنت هو الذى أطلق على مجموعة لطيف سليم هذه التسمية .

Blunt : Secret history of the English occupation of Egypt PP.

173 - 175.

(٦٣) أحمد رشاد : مصطفى كامل حياته وكفاحه ، ص ٤٥ .

(٦٤) جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق ج ١ ، ص ٢٩٥ .

كما يتضح أنه بالرغم من قضاء الانجليز على الثورة العربية فانهم
نعم يتمكنوا من واد الشعوب الوطنى فى مصر فلم يكد الشعب المصرى
يلتقط أنفاسه من صدمة الاحتلال حتى بدأ يطالب بحقوقه فى الاستقلال
بزعامه مصطفى كامل .

موقف مجلس شورى القوانين من الاحتلال :

من أبرز التغييرات التى أحدثتها انجلترا عقب احتلالها لمصر
القضاء على الحياة النيابية فألغت مجلس النواب وأعلنت محله نظاما
أقرب الى النظم السورية منه الى الحياة الدستورية الحقيقية ، ولما
كان الخديو توفيق ميالا الى مثل هذه النظم السورية (٦٥) فقد وافق
على مقترحات دفرين وأصدر القانون النظامى الجديد فى أول مايو ١٨٨٣
ويتضمن انشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس
المديريات .

وقد تكون مجلس شورى القوانين من ثلاثين عضوا منهم
أربعة عشر تعيينهم الحكومة وتختار من بينهم الرئيس وأحد الوكيلين ،
وهؤلاء دائمون أما الستة عشر الباقون فينتخبون بالتصويت العادى
من كل أنحاء البلاد لفترة ست سنوات ، ومهام هذا المجلس هى
التشريع والميزانية ولكن ليس له الحق فى إصدار القوانين غرابه
استشارى ويمكن لمجلس الوزراء رفض مشورته على أن يبدى أسباب
رفضه (٦٦) وللمجلس حق المناقشة فى هذه الأسباب .

ولم يقتصر الأمر على حرمان المجلس من صد الحكومة عن سيئة
أو اكراهها على فعل الحسنة بل وصلت الأمور الى أنه كان على أعضاء
المجلس أن يسلموا للحكومة بكل ما تقول ، وإذا ما رغبوا فى أمر

(٦٥) الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ٣٩ .
(٦٦) Colvin : The Making of Modern Egypt PP. 44 - 45.

يلتصونه من الحكومة التماساً (٦٧) وعلى كل حال فإن أحوال المجلس لم تستمر على هذا المنوال بل تغيرت الأمور واستطاع أعضاء المجلس إخراج سلطات الاحتلال .

وفيما يلي نعرض للدور التي مر بها هذا المجلس :

١ - دور الخضوع والاستسلام :

ويبتدىء من إنشاء المجلس عام ١٨٨٣ ويستمر حتى عام ١٨٩٢ وفي هذه الفترة خيم على المجلس الخضوع والاستسلام وحظر على أعضائه إبداء أى رغبة تعارض التزامات الحكومة أو التكلم فيما لم يكن من شأنهم التكلم فيه (٦٨) وقد اعتبر أعضاء المجلس أنفسهم موظفين لدى الحكومة ولا يحق لهم أن يناقشوها فيما تفعل وبذلك لم يستطيعوا أن يثبتوا أنهم جديرون بعمل نيابى وانعدمت روح المعارضة واقتصر العمل على النظر في المشروعات التي تقدمها الحكومة الى المجلس .

وظل المجلس طوال هذه الفترة لا عمل له ولا أثر لوجوده وكذلك لم يكن للجمعية العمومية أى أثر في توجيه سياسة الحكومة بل كان موقفها كموقف مجلس شورى القوانين (□) .

٢ - معارضة المجلس لسلطات الاحتلال :

لقد تغير موقف مجلس شورى القوانين ابتداء من عام ١٨٩٢ فوقف من الاحتلال موقف المعارضة ، وسار أعضاؤه على منوال سياسة

(٦٧) الأهرام في ٢٢ يناير ١٩٠٦ تحت عنوان : « سياسة مصر وحكومة الأحرار الانجليز » .

(٦٨) دار الوثائق : مجالس نيابية — مجلس شورى القوانين . محفظة ١/٢/٣ .

(□) الرامى : المرجع السابق ، ص ٣٩ .

الشدويو عباس الثاني المناهضة للاحتلال فقد رفض المجلس مناقشة ميزانية عام ١٨٩٣ بحجة أنها لم تقدم اليه في صورتها النهائية كما أنها لم تعرض عليه قبل الموعد المحدد لصدورها بوقت كاف يسمح بفحصها (٦٩) ، ومع أن هذا الرفض لم يمنع الحكومة من اعلان الميزانية المعترض عليها الا أنها كانت أول بادرة معارضة تظهر في هذا المجلس .

وفي ديسمبر ١٨٩٣ ظهرت في مجلس شورى القوانين حركة استياء ضد الاحتلال فقد رفض بعض أعضائه اعتماد نفقات جيش الاحتلال في ميزانية ١٨٩٤ ومقدارها ٨٥٠٠٠٠ جنيهه وكان هذا القرار بمثابة احتجاج على بقاء جيش الاحتلال في مصر .

وقد ردت الحكومة على ملاحظات المجلس ردا كان بمثابة انتصار لوجهة نظره اذ أعربت عن مشاركتها اياه في احساساته الوطنية (٧٠) ، وأوضحت أن المبلغ الذي كانت تؤديه الخزانة المصرية لجيش الاحتلال الى سنة ١٨٨٥ هو ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه في السنة قد خفض بالتدريج الى ٨٥٠٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة تأمل أن يخفف هذا المبلغ تدريجيا حتى يمضي كلية اعتمادا على وعود بريطانيا القاضية بالجلاء عن مصر (٧١) .

(٦٩) الرافعي : مصطفى كامل باحث الحركة الوطنية . القاهرة — النهضة المصرية الطبعة الرابعة ١٩٦٢ ، ص ٣٧١ .

(٧٠) نفسه : ص ٣٧١ .

(٧١) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣ .

والجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية كانت قد طلبت زيادة المصاريف المقررة لجيش الاحتلال عن العام ١٨٩٣/١٨٩٤ .

للتفاصيل انظر : محفوظات مجلس الوزراء نظارة الحربية محفوظة رقم ١٠ مجموعة ١٦٩ حربية ، وايضا ملاحق الكتاب الملحق رقم (٢) .

وفي ديسمبر ١٨٩٤ اعترض مجلس شورى القوانين على بعض ما قرره الحكومة في ميزانية ١٨٩٥ ورفض اعتماد مصاريف جيش الاحتلال وانتقد سياسة الحكومة في التعليم ، وفي أبريل ١٨٩٦ احتج المجلس على عدم استشارته في الميزانية التي قررتها الحكومة للحملة السودانية وكانت خصمائه ألف جنيه •

وفي ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ كان موقف مجلس شورى القوانين بالنسبة لمصاريف جيش الاحتلال واضحا عنه في السنوات السابقة فقد ورد في تقرير اللجنة المالية أنه مقدر لمصاريف جيش الاحتلال مبلغ ٨٤٨٤٥٠ جنيه واللجنة لا ترتاب مطلقا في أن للحكومة عظيم الثقة بأمانة جيشها وكفاءته وباستعداداته الذي برهن عليه في كل المواقع التي دعى إليها وباستتباب الأمن في داخلية البلاد ، وفي أطرافها مما لا يدعو للاستعانة بجيش أجنبي ، ولهذا فهي ترى عدم المصادقة على المبلغ المقدر لهذه المصاريف (٧٣) •

وقد كان لهذا القرار دوى شديد لأنه عبر صراحة عن صرح ثقة المجلس بالاحتلال والاحتجاج على تواجد •

وفي ديسمبر ١٨٩٩ أطلع المجلس على ميزانية سنة ١٩٠٠ وفيها ٤١٧ ألف جنيه نفقات عجز إيرادات السودان على مصروفاته ، فقرر التصديق على هذه النفقات على اعتبار أن السودان جزء متمم لمصر وكان هذا القرار بمثابة تأكيد اتصال السودان بمصر وعدم الاعتراف باتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ (٧٣) •

وقد ساعد على إثارة روح السخط في المجلس ضد الاحتلال

(٧٢) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الأحد ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ ص ٧٤ •
(٧٣) الراعى : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ — ٣٤٩ •

اسماعيل محمد باشا وكان صديقا شخصيا لمصطفى كامل كما كان لتواجد الشيخ محمد عبده في مجلس شوري القوانين عام ١٨٩٩ أثر هام في أن يشعر أعضاء مجلس شوري القوانين بأهيتهم وفي ايجاد الحلول الوسط كلما اصطدمت الحكومة بالمجلس (٧٤) .

٢ — دور التراجع للمجلس :

تراجع مجلس شوري القوانين تحت تأثير حملات اليأس التي انتشرت بواسطة أبواب الاحتلال ونتيجة لابرام الاتفاق الودى ١٩٠٤. فأخذ يجنح الى الخضوع والاستسلام للاحتلال فصدق على ميزانية عام ١٩٠٥ ووجه الشكر للحكومة على تنفيذ بعض توصياته .

وفي يناير ١٩٠٦ قبل أعضاء المجلس دعوة كرومر لافتتاح ميناء بور سودان وجلسوا حول كرومر أثناء الاحتلال كما وقف المجلس موقفا سلبيا من مذبحة دنشواي رغم مطالبة مصطفى كامل له بأن يرفع صوته بالاحتجاج على الفظائع التي ارتكبتها الحكومة في هذه الحادثة ولكن نداه ذهب عبثا (٧٥) فلم تصدر عن المجلس كلمة احتجاج على الأحكام التي صدرت مما يوضح روح الاستكانة التي شاعت بين جوانب المجلس ، ولكن بعد تصديق المجلس على المحاكمات اشتعلت خطب مصطفى كامل بالسخط على الانجليز وسرت عدوى السخط الى المجلس واتسمت مناقشاته بالعداء للانجليز وظلت تتأرجح مواقف مجلس شوري القوانين من الاحتلال .

وعما سبق يتضح أن مجلس شوري القوانين لم يكن يمثل البلاد تمثيلا نيايبيا صحيحا كما أنه لم يكن له سلطة قطعية فيما يعرض عليه من أمور .

(٧٤) المتعطف : عدد ديسمبر ١٩٠٥ ، ص ٩٨٥ — ٩٨٧ مقال للشيخ حسن عبد الرازق تحت عنوان « الشيخ محمد عبده » .
(٧٥) الراعى : المرجع السابق ، ص ٣٥١ .

٢ — الأوضاع الاقتصادية والمالية في عهد الاحتلال

(١) اثر الاحتلال في احوال البلاد الاقتصادية :

بهزيمة الثورة العربية ووقوع مصر تحت سيطرة الاحتلال عام ١٨٨٢ بدأت تتغير احوال البلاد الاقتصادية فقد غوجئت الصناعة المصرية البدائية بغزو رأس المال الأوربي للبلاد وناقصته لها .

ولقد هدف الاحتلال في أول أمره الى أن تبقى مصر سوقا مفتوحا لمصنوعاته ، فحاول القضاء على الصناعة المصرية ، وجعل مصر مزرعة قطنية ضخمة تزرع له القطن فيشتريه بالقناطير ثم تنسجه مصانعه وتعيد تصديره الى مصر بالأمطار ، فقد وجه الانجليز كل مشاريع الزراعة من رى وصرف وتوزيع مساحة المحاصيل لمصلحة هذا المحصول فحقت قبلت المساحة المنزرعة قطناً في الفترة بين ١٨٨٢ — ١٨٩٢ مليون وسبعة وسبعون ألف فدان بعد أن كانت خمسة آلاف فدان في عام ١٨٧٩ (٧٦) ثم ظلت المساحة التي تزرع قطناً تزداد حتى شغل هذا المحصول النسبة الرئيسية في التصدير فأصبحت تمثل أكثر من ٨١٪ من مجموعة الصادرات في المرحلة ما بين ١٨٨٩/٧٥ وارتفعت النسبة في أعوام ١٩١٤/١٣ حتى بلغت الصادرات من القطن وبذرتة ٩٤٪ من قيمة مجموع الصادرات ، وكان التوسع في محصول القطن على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى سبباً في نقص المساحة المنزرعة قمحاً (٧٧) فأصبحت مصر تستورد كميات غير قليلة من القمح لسد حاجة السكان في المدن .

(٧٦) د. محمد أنيس ، د. حراز : ثورة ٢٣ يوليو واصولها التاريخية ص ١٤١ .

(٧٧) د. لهيلة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٥٤٩ .

وبالنسبة لأهل الريف فقد توسعت سلطات الاحتلال في زراعة الذرة حتى توفر غذاء رخيصا للفلاحين ، ويحافظ على مستوى أجورهم الضعيف .

ولقد كان من أبرز مظاهر التطور الزراعي في مصر في عهد الاحتلال تضخم الملكيات الكبيرة وتفتيت الملكيات الصغيرة ، كما أن سياسة التخصيص القطنى جعلت رخاء البلاد أو شقاءها متوقفا تماما على غلة واحدة تسيطر عليها ظروف السوق العالمى ، ويتحدد سعره عالميا ، فتصدره الى الخارج لتستجلب به حاجاتها (٧٨) ، وحتى عندما عاد التوسع في زراعة القطن بالربح الوفير على خزانة الحكم لم يؤدى ذلك الى رخاء المصريين (٧٩) .

وبالنسبة للتجارة فقد سارت مصر في فلك بريطانيا وأصبح الاقتصاد المصرى تابعاً للاقتصاد البريطانى ، فقد غيرت الحكومة البريطانية نظام الانتاج في مصر بهدف تحقيق مصالحها التجارية ، فارتبطت مصر بأسواق القطن فيليفربول، كما اعتمدت على رموس الأموال الأجنبية في أسواق لندن . وهكذا سارت مصر في فلك التبعية لبريطانيا أما عن الصناعة فقد اهتم الانجليز بواد كل ما من شأنه أن يعود بازدهار الصناعة في مصر ، فنشروا في طول البلاد وعرضها بأن مصر بلد زراعى ولا تصلح للصناعة بحجة أن عوامل قيامها لا تتواجد في البيئة المصرية، كما عمل الاحتلال على مناهضة المصنوعات الأجنبية للصناعات المصرية حيث رفع عنها الحماية الجمركية وبذلك ضرب الصناعات المصرية ضربة قوية وأصبحت مصر سوقا للسلع والمنتجات الأوروبية يضاف الى ذلك أن انجلترا حرمت على عدم السماح بقيام صناعة قطنية مصرية تتنافس

(٧٨) تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان لسنة ١٩١٢ ، ص ٦ .

(٧٩) روز شتين : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ .

مصانعها ^(٨٠) فوقف كرومر ضد أى محاولة لتصنيع مصر واهتم بأن تكون مصر مزرعة قطنية لبريطانيا فقط .

ولما قامت في مصر صناعة لغزل القطن وظهرت بشائرها لقربها من المواد الخام ولرخص أجور العمال المصرية عطل كرومر على وأداه بفرض رسما قدره ٨٪ على جميع المصنوعات القطنية المصرية مما أدى الى اندثار هذه الصناعة ^(٨١) .

ومن التقرير الذى وضعه اللورد كرومر عن أحوال مصر في عام ١٩٠٥ يتضح تدهور أحوال الصناعة المصرية واندثارها فقد قال « من يقارن الحالة الحاضرة بالحالة التى كانت في مصر منذ عشر سنوات أو خمس عشرة سنة يرى فرقا واضحا فالشوارع كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين ونساجين وصباغين وخباطين وخيامين وصانعى الأحذية وصاغة ونحاسين وعطارين .. قد أصبحت مزدحمة بالقهاوى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية » ^(٨٢) .

ونتيجة لما سبق كسدت الصناعة الأهلية وحلت محلها المصنوعات الأجنبية ، كما ألغيت البعثات الصناعية الى الخارج وكان لسياسة الاحتلال تجاه الصناعة المصرية أكبر الأثر في غشها واندثارها ^(٨٣) .

(٨٠) تقرير كرومر عن الحالة المالية والإدارة والحالة العمومية لمصر والسودان لسنة ١٩٠٥ ، القاهرة — ترجمة المقطم ١٩٠٦ ، ص ٢٨ .

(٨١) روز شتين : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٨٢) تقرير كرومر : المرجع السابق .

(٣٨) Crouchely, A. E. The Economic Development of Modern Egypt, London 1938, P. 162.

مشاكل مصر المالية وموقف الاحتلال منها :

أدى اسراف الخديو اسماعيل المتزايد وانخفاض أسعار القطن في عهده نتيجة لتوقف الحرب الأهلية الأمريكية الى انتشار حالات الافلاس في مصر وفتح الباب على مصراعيه للأجانب مما أدى الى زيادة التدخل الأوربي فتأسيس صندوق الدين والمراقبة الثنائية مما ساعد على سوء أحوال البلاد (٨٤) وزاد الطين بلة الخسائر التي لحقت بمصر نتيجة للحرب بين العربيين والانجليز فقد دمر الكثير من مباني الاسكندرية ، والقزت الحكومة بمصر تعويضات لأصحاب المباني التي احترقت كما أن انجلترا ألزمت الحكومة المصرية على دفع نفقات جيش الاحتلال ، ودفع المرتبات الباهظة للموظفين الانجليز مما أدى الى زيادة العجز في الميزانية (٨٥) .

ولما استقرت الأمور لسلطات الاحتلال في مصر حاول كرومر اصلاح الميزانية المصرية بضبط الايرادات والمصروفات ووضع نظام مالي يكفل سداد أقساط الديون بهدف طمأننة أصحاب القروض على أموالهم واسكات الدول الكبرى عن مناقشة وضع انجلترا في مصر ، فوجه عنايته الى ايجاد مخرج لذلك .

ولما كانت زراعة القطن وتصديره قد تعود بالربح الوفير على الخزنة فقد انصرف كرومر الى تسهيل زراعته في مصر وتشجيعها ، ونجح في ذلك ، وعاد تصدير القطن بالأرباح على الخزنة وتحولت هذه الأرباح الى أصحاب أقساط الديون وحطة السندات دون أن ينال

(٨٤) للتفاصيل يمكن الرجوع الى دار الوثائق القومية . أوراق خاصة بالسيد جمال الدين الأماني .

(٨٥) الرافعي : مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال ، ص ٦٢ .

الشعب المصري منها شيئاً بمعنى أن كرومر قام برخاء مصر الاقتصادى من أجل أصحاب السندات (٨٦) .

وسيطر الانجليز على مالية البلاد بتعيين مستشار مالى انجليزى يكون له الأمر والنهى فى الشؤون المالية ، واستفحل النفوذ الاجنبى فى حياة البلاد فصارت مرتعا خصباً للاستغلال الاجنبى الذى كبلها بقيود وأعباء مالية كثيرة أفقدتها استقلالها المالى ، وتمتع الاجانب نتيجة لذلك بنفوذ قوى غاصت بمصر مركزاً يدر منه الأرباح الطائلة وتمشياً مع سياسة كرومر لم تستثمر هذه الأموال فى الصناعة بل استغلت فى مشروعات ربوية لتأسست شركات الرهون العقارية والشركات المالية والزراعية وغيرها ، وصارت أحوال مصر المالية والاقتصادية فى يد الاجانب ، وزادت ديون الأهالى وتضاعفت تقريباً من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٩١ (٨٧) ، وسارت الأمة المصرية فى طريق الفقر وعسر الحال ، وهكذا اجتمع الى جانب الاستعباد السياسى الاستعباد المالى والاقتصادى ووقعت البلاد تحت وطأة النفوذ الاقتصادى الاجنبى (٨٨) .

٢ — الأوضاع الثقافية فى مصر ابان عهد الاحتلال

(١) سياسة الاحتلال التعليمية :

باحتيال الانجليز لمصر بدأ اهمال التعليم ، وحرمت سلطات الاحتلال على جعله أداة لتحقيق أهدافها حيث اقتصر على تخريج مؤلفين لا يصلحون لعمل خارج دواوين الحكومة فتنهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك ، وسدت أبوابه بكل حيلة فى وجوه الأمة (٨٩) حيث ألغيت المجانية

(٨٦) روز شين : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .

(٨٧) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ — ١٨٧ .

(٨٨) نفسه : ص ١٨٨ .

(٨٩) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة الأربعاء ١٩ ديسمبر

١٨٩٤ ، ص ٥٠ .

في أقسامه الثلاثة الابتدائي والثانوي والعمالي بعد أن كانت قاعدة التعليم الحكومي في مصر منذ عهد محمد علي تقوم على مبدأ المجانية^(٩٠) وبعد أن كانت العلوم تدرس بالعربية أصبحت تدرس بالانجليزية ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية وحل المدرسون الانجليز مكان المصريين ، ودعا وليم ويلمور أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلية الى اتخاذ اللغة العربية العامية للكتابة بدلا من الفصحى ، ودافع عن هذا الرأي في كتابه *The Spoken Arabic of Egypt* وحجته في ذلك أن الرجل الأجنبي ينفق وقتا كبيرا في دراسة اللغة العربية ثم لا يفهم اللغة التي يتكلم بها قومها^(٩١) وقد رد مصطفى كامل على دعوة ويلمور على صفحات جريدة اللواء منها الى خطر هذه الدعوة على اللغة العربية^(٩٢) .

كما أغلقت سلطات الاحتلال بعض المدارس وتلاشت البعثات التعليمية الى أوروبا^(٩٣) في الوقت الذي ازدادت فيه الارساليات التبشيرية لترويج الثقافة الأجنبية ، وأنشئت مدارس لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية .

واقصر التعليم في عهد الاحتلال على النواحي المهنية ، كما مسخت برامجه فاستبعد دراسة التاريخ القومي الصحيح من مناهج الدراسة حتى يشب الطالب جاهلا بتاريخ بلاده لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يدرك ما سببه الاحتلال من اهدار لكرامة بلاده وحقوقها^(٩٤)

(٩٠) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد : تاريخ التعليم في مصر تحت الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ — ١٩٢٢ ، ص ٨٧ (رسالة ماجستير نوقشت بآداب عين شمس) .

(٩١) د. سعد مرسي ، د. سعيد اسماعيل : تاريخ التربية في مصر . القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧١ ، ص ٣٨٥ .

(٩٢) اللواء : المجلد ٧٠٧ في ١٩٠٢/٢/٢ .

(٩٣) الرافعي : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .

(٩٤) نفسه .

وصارت غاية التعليم امانة الشعور القومي في النفوس كما قضى الاحتلال على التعليم العسكري وأصبح هدفه تخريج طائفة من أنصاف المتعلمين • ليسدوا احتياجات الدواوين •

وبالرغم من زيادة ميزانية الحكومة ، فقد ظلت نسبة ما يخص التعليم منها منخفضة طوال فترة الاحتلال^(٩٥) وقد عبر مجلس شورى القوانين عن استيائه من تدهور أحوال التعليم فقال على لسان لجنة الميزانية « ان نشر التعليم قد تنهقر كليا عما كان عليه قبل ذلك ، ويحسن بنا أن نقول أن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وادارتها قد سعوا بكل اجتهاد الى طرق تقليل التعليم وسد أبوابه بكل حيلة في وجه أبناء الأمة ، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين كما هو الآن في مدرسة المهندسخانة وغيرها من المدارس التي انحطت كمدرسة الطب وباليات النظارة كانت تقبل كل من يأتيها متعهدا يدفع المصاريف بل انها سدت هذا الباب أيضا في كثير من الأحوال^(٩٦) •

وهكذا نجح الاحتلال في القبض على شئون التعليم في مصر وقصره في أضيق الحدود وتضمنت سياسته من أجل ذلك مظاهر متعددة منها اغلاق بعض المدارس وتشجيع الكتاتيب ، وضغط الميزانية الخاصة بوزارة المعارف ، وغرض المصروفات المدرسية والتشدد في الامتحانات والغاء البعثات وجعل الدراسة بالمدارس باللغة الانجليزية بدلا من العربية •

(٩٥) للتفاصيل ، انظر : د. سعيد اسماعيل على : الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لحركة الفكر القومي في مصر من ١٨٨٢ — ١٩٢٣ •

(٩٦) مجلس شورى القوانين : محضر جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ ، ص ٥٠ •

(ب) الأحوال الاجتماعية في مصر ابان الاحتلال :

أهملت سلطات الاحتلال الاسلح الاجتماعي للطبقة الخاصة من الأغنياء اتجهت في مجموعها الى الولاء للانجليز واقتبست منهم مفاسد المدنية الغربية دون الأخذ بمحاسنها .

والطبقة الوسطى كانت قسمين قسم انصرف الى الحياة المنفعية تبتنى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ومحاسناتها في مظاهر الترف والبذخ، وقسم آخر يمثل طبقة المثقفين الذين أغلق باب الوظائف أمامهم وحل محلهم الأجانب فأخذوا يطالبون بأحقيتهم في شغل الوظائف ، كما أنهم تأثروا بارتفاع الأسعار مما زاد من تضررهم . أما أغلبية الشعب وهم طبقة الفلاحين والعمال فقد ساءت حالتهم في عهد الاحتلال ، فانتشر الجهل والأمية بينهم ، وحرروا من نور العلم والتربية الأخلاقية والدينية وساءت حالتهم المادية والمعنوية والصحية (٩٧) ، ورغم ذلك فإن تضررهم لم يحمل مضمونا وطنيا بل اتخذ مضمونا اجتماعيا وخصوصا أنهم لم يستفيدوا من الرخاء الذي أصاب كبار الملاك يضاف الى ذلك رعاية الحكومة للكافات الاجتماعية التي وفدت على مصر من أوروبا ورعاها الاحتلال فقد انتشرت أماكن بيع الخمر انتشارا كبيرا في البلاد (٩٨) وكثرت أماكن اللهو وزادت أماكن دور القمار حتى وصلت في القاهرة وحدها من ٣١٦ الى ٧٤٧٥ دارا أى بزيادة ٧١٧٩ دارا في السنوات الأولى من عهد الاحتلال (٩٩) وكثر التعامل بالربا الذي انتشر انتشارا

(٩٧) الرامعى : المرجع السابق ، ص ١٨٨ — ١٨٩ .

(٩٨) بلغ عدد الطلبات المقدمة لوزارة الداخلية عام ١٨٩١ للتصريح لأصحابها بافتتاح خمرات بالقاهرة وحدها ٣٩١ طلبا كان معظمها مقدما من الأجانب وخاصة اليونانيين ، انظر :

Gouvernorat du Caire City Police, Rokhsa 1891.

(٩٩) د. عبد اللطيف حمزة : مستقبل الصحافة في مصر ج ١ ، ص ١٤٢ — ١٤٣ .

ذريعا بين الأهالي وكبلهم بالديون مما أدى الى ضياع ثروات الكثيرين وانتشار الفقر والبؤس بين كافة طبقات المجتمع .

وقد حملت مجلة « الأستاذ » على الاحتلال حملة عنيفة فكتب عبد الله النديم مقالا تحت عنوان : « لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا » بين فيه الفساد الانجليزى لأخلاق المصريين يشتم الوسائل كنشر دور الميسر وشرب الخمر والترخيص للنساء باحتراف البغاء والقمار وألقى تبعة ذلك على المصريين وحذر من تفتت الأسرات وانتشار الجرائم (١٠٠) .

وخلاصة القول أن السنوات الأولى للاحتلال تعتبر فترة انحلال في تاريخ مصر القومي ، انحلال في الوطنية والأخلاق ، وانحلال في حالة الشعب الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ظل هذا الانحلال مخيما على البلاد طوال عصر توفيق الى أن تولى عباس الثانى أريكة الخديوية ، وجاءت فترة البعث الوطنى التى حمل لواءها مصطفى كامل (١٠١) .

(١٠٠) الأستاذ : العدد الثانى والعشرون بتاريخ ١٧ يناير ١٨٩٣ .

(١٠١) الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٠ .